AMAN
Transparency Palestine

مقياس الشفافية

في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية

(20 هيئة محلية مصنفة "ب")

سلسلة تقارير رقم 255

2023

AMAN
Transparency Palestine

مقياس الشفافية

في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية

(20 هيئة محلية مصنفة "ب")

2023

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. مقياس الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية (20 هيئة محلية مصنفة "ب"). رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

الملخّص التنفيذي	4
مقدّمة	5
منهجية إعداد التقرير	7
نتائج فحص المقياس على الهيئات المحلية	11
أولاً: نتيجة فحص مؤشرات الشفافية والإفصاح في أعمال 20 هيئة محلية كعينة من الهيئات المحلية المصنفة (ب) في الضفة الغربية	11
ثانياً: نتيجة فحص مؤشرات الشفافية والإفصاح في أعمال عينة الهيئات المحلية المصنفة (ب) في الضفة الغربية حسب المجالات:	12
الاستنتاجات	19
التوصيات	20
قائمة المراجع	21

الملخّص التنفيذي:

جرى تطبيق مؤشر الشفافية في الهيئات المحلية على عيّنة قصدية مكونة من 20 هيئة محلية مصنفة (ب) في الضفة الغربية. حيث تمّ فحص مؤشرات الشفافية في خمسة مجالات من أعمال الهيئات المحلية.

وقد جاءت النتيجة العامة لمستوى الشفافية في الهيئات المحلية التي تناولتها الدراسة على درجة «حرج» حسب مقياس الألوان الخاص بهذا المؤشر. إذ تعبّر هذه النتائج عن أنّ ضعف الشفافية في الهيئات المحلية المصنفة (ب) التي تناولتها الدراسة هو ظاهرة عامة.
وقد بلغ عدد الهيئات المحلية التي تمتلك صفحات إلكترونية رسمية تسع (9) هيئات محلية من أصل عشرين (20) هيئة محلية خضعت لهذه الدراسة، سجلت الهيئات المحلية التي تمتلك صفحات رسمية نشاطاً مقبولاً من حيث نوعية المعلومات المنشورة خاصة التي طبقت نموذج البلدية الإلكترونية أكثر من البلديات التي تعتمد على صفحات التواصل الاجتماعي فقط. ولكن في ذات السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئات المحلية التي تمتلك صفحات رسمية لا تقوم بتحديثها بشكل دوري.

على صعيد نتائج المجالات، كان المجال الثالث الذي يفحص شفافية البلديات في جانب الإدارة المالية هو الأفضل بالرغم من مستواه المنخفض، ذلك أنّ النشر في هذا المجال يرتبط بتحقيق شروط صندوق إقراض البلديات (أو الموّل للمشاريع) الذي يعتبر نشر بعض البيانات المالية من شروط حصول البلديات على قروض من الصندوق.

أما المجال الأول فيحتوي على قياس بعض الممارسات الفضلى التي تتعلق بمعلومات شخصية لرئيس الهيئة المحلية ولا ينصّ عليها القانون الفلسطيني مثل المعلومات المالية لرئيس الهيئة المحلية التي ينظمها قانون مكافحة الفساد من خلال إقرارات الذمة المالية، فقد جرى عدم احتساب المؤشرات المتعلقة بهذا المجال من باب عدم مساءلة أعضاء الهيئات المحلية دوناً عن باقي الفئات المكلفة. وعلى الرغم من أنّ الهيئات المحلية تنشط بشكل كبير في نشر أخبارها على مواقع التواصل الاجتماعي إلّا أنّها لم تقم بالإعلان عن مواعيد الاجتماعات أو نشر محاضرها.

وعن المجال الثاني، فجاءت نتائجه متدنية على الرغم من أنّه يفحص الإدارة العامة في الهيئة والمتوقع فيها نشر بعض الوثائق التي تتعلق بعمل الهيئة من تشريعات وأنظمة وتعليمات وخطط استراتيجية وتقارير إدارية وبعض القوائم وغيرها، ويعود السبب في عدم النشر إلى اعتماد الهيئات المحلية على النشر على مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من الصفحات الرسمية لضعف الموارد المالية وتوفر الكوادر البشرية لإدارة صفحات رسمية.

وجاءت نتائج المجال الرابع أيضاً في الموقع الحرج على الرغم من التزام الهيئات المحلية بنشر ما يتعلق بإجراءات التوظيف والمشتريات، إلّا أنّ هذا النشر يعتبر جزئياً، فمثلاً تنشر الهيئات المحلية إعلانات التوظيف لكنّها لا تنشر الإجراءات المتعلقة بالتعيين والإجراءات الجزائية الخاصة بالموظفين، كما تلتزم الهيئات المحلية بإعلانات العطاءات على صفحاتها وعلى بوابة الشراء العام لكنّها لا تنشر السياسات الخاصة بالعطاءات أو نسخاً عن العقود أو عن الخاسرين في العطاءات والمناقصات.

وأخيراً في المجال الخامس، نشر قليل من الهيئات المحلية خطط التنمية المحلية الخاصة بها أو المخطط الهيكلي، وعلى الرغم من أنّ الهيئات المحلية تنشر أخباراً خاصة بعقد جلسات مناقشات عامة مع المواطنين، إلّا أنّها لا تنشر نتائج هذه النقاشات وما ترتّب عليها، بينما أظهرت الهيئات المحلية نشاطاً في نشر المعلومات المتعلقة باستخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها، وذلك بسبب مشاريع تسوية الأراضي في مناطق الضفة الغربية التي تقوم بها هيئة تسوية الأراضي بالتعاون مع الهيئات المحلية.

إنّ أيّ عملية إصلاح أو نهوض بترسيخ مبادئ الشفافية في أعمال الهيئات المحلية يمكن أن تجدي نفعاً في حال رفع مستوى الوعي -لدى المسؤولين في الهيئات المحلية والمجتمع المحلي على حد سواء- بأهمية الحقّ في الحصول على المعلومة وتطويره، وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية للهيئات المحلية لتطوّرها في هذا المجال.
إلى جانب أهمية تبني سياسة عامة حكومية لتعزيز اللامركزية في أعمال الهيئات المحلية وإدارتها باعتبارها سلطة محلية مجلسها منتخبٌ من قبل مواطني المجتمع المحلي ويخضع رئيسها ومسؤولوها والعاملون فيها لمساءلة مجلسها المنتخب ومواطنيها الذين من حقّهم الاطلاع والمعرفة الكاملة لما يتمّ عمله وإقراره في الهيئة المحلية.

السياسة العامة للسلطة بشأن شكل ووظيفة ودور الهيئات المحلية بحاجة إلى مراجعة على ضوء تجربتها خلال ربع قرن منذ إنشاء وزارة الحكم المحلي وإصدار قانون الهيئات المحلية.

مقدمة:

تلعب الهيئات المحلية دوراً هاماً في المجتمع الفلسطيني، وتمثل على اختلاف مستوياتها الإدارة المحلية في الحكم الذي تشرف عليه وزارة الحكم المحلي، ويقوم بتقديم عدد متنوع من الخدمات العامة للمواطنين، وفقاً للتشريعات ذات العلاقة وبالاستناد إلى قواعد وأنظمة مالية وإدارية، ونظام انتخاب مباشر من المواطنين يقتضي خضوع إدارته وأعماله للمساءلة أمامهم، ويُلزم المسؤولين والعاملين في هذه الهيئات بمجموعة من قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة في إطار سياسة معتمدة لتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته.

إنّ الهدف الاستراتيجيّ لأعمال المجالس المحلية هو تنمية المجتمع المحلي، وتوفير خدمات عامة وإنشاء البنية التحتية وتطويرها بصورة مطّردة، من خلال اتّباع أساليبَ ديموقراطية تعتمد على المشاركة والشفافية[1].

إثر نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وبشكل خاص بعد تشكيل المجلس التشريعي عام 1996 واعتماد قانون الحكم المحلي عام 1997 الذي حدّد علاقة الهيئات المحلية بالسلطة المحلية (وزارة الحكم المحلي)، واعتماد مبدأ الانتخابات الدورية من قبل المواطنين لاختيار ممثليهم في مجالس تلك الهيئات، صار لزاماً على رئيس وموظفي هذه المؤسسات ومن مسؤولياتها والتزاماتها تجاه المجلس المنتخب والمواطنين الالتزام بمجموعة من الأنظمة واللوائح التي توفّر للمواطن الصلاحية والحقّ بالاطّلاع على عملها وممارساتها بمنظور يحكمه القانون ويعززه مستوى من المساءلة الرسمية إضافة إلى المساءلة المجتمعية على أعمال هذه المؤسسات. وانطلاقاً من التزامها بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة، اعتمدت معظم الهيئات المحلية مدوّنات سلوك لعملها، لتعبر عن التزامها الأخلاقي الطوعي بمبادئ هذه المدوّنات. كما بادرت العديدُ من هذه الهيئات للاطّلاع والاستعانة بنظم مساءلة مجتمعية وخضعت لمتابعة وتقييم لقياس أدائها.

وقد أظهرت نتائج التقارير التي أجراها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) لواقع عدد من الهيئات المحلية، وجود تحديات ومعيقات للممارسة الشفافة للأعمال وذلك لأسباب متعددة بعضها يتعلق بجوانب القصور في شمول أحكام قانون الهيئات المحليّة لهذه المفاهيم، أو لمحدوديّة القدرات التنظيمية، أو لفعالية أو ضعف ثقافة الإفصاح كممارسة ونهج يلتزم به صنّاع القرار في القطاع العام تاريخياً ويشمل ذلك هذه الهيئات المحلية بشكل مباشر من مجلس الهيئة ورئيسها أو أيٍّ منهما.

ويُناط بمجلس الهيئة المحلية عددٌ من الوظائف والصلاحيات والسلطات التي حددتها المادة (15) من قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997م وتعديلاته ضمن حدود منطقة الهيئة المحليّة، حيث يحقّ للمجلس أن يمارسها مباشرة بواسطة موظفيه ومستخدميه، أو أن يعهد بها أو ببعضها إلى متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين، أو أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات لمدة أقصاها ثلاث سنوات. كما أجازت لمجلس الهيئة أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات لمدة تزيد عن ثلاث سنوات شريطة موافقة الوزير.

إنّ تبنّي سياسة الانفتاح وشفافية إدارة الشأن والمال العام في الهيئة المحلية بنشر المعلومات والإفصاح عن الوثائق، يسهّل عملية المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات الهيئة المحلية وبرامجها ويعزز المساءلة المجتمعية من قبل المواطنين والمجتمع المحلي والإعلام ومن ثمّ المحاسبة الشعبية لاحقاً عبر الانتخابات، إضافة إلى أنّ النشر يسهم في كشف حالات تضارب المصالح ما يعزز واقع الردع لممارسته، وبالتالي يقلل من فرص الفساد. كما أنّ ممارسة كبار المسؤولين لسياسيات الشفافية والإفصاح يسهمان في تعزيز وتقوية ثقة المواطن بالهيئة المحليّة وبمسؤوليها، في كل ما يتعلق بأعمالهم، وخاصة في الشأن المالي والشأن الإداري، كأن تلتزم، وباستمرار، بنشر الموازنة السنوية، والتقارير المالية، والتقارير الإدارية، والخطة الاستراتيجية، وقرارات المجلس المحلي، وأدلة العمل، والأنظمة والإجراءات، ومدوّنات السلوك، وإعلانات التوظيف، وإعلانات العطاءات. ولا بأس أن تمتد عمليات النشر لتشمل السيرة الذاتية لرئيس المجلس المحلّي، وجدول أعمال اجتماعات المجلس، وقراراته، وهيكليّة الهيئة المحلية، وكيفيّة الاتصال مع رؤساء الدوائر والأقسام المختلفة، هذه البنود تشكل بمجموعها ما يمكن تسميته «مقياس الشفافية»[2].

---

1 الداعور، إسلام، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2008م، ص 51-50.
2 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019، تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية المصنفة (ج) في الضفة الغربية، ص 7-6.

التشريعات الفلسطينية المتعلقة بإدارة الحكم المحليّ، قد لا تولي اهتماماً لمبادئ الشفافية. فمثلاً، تنصّ المادة (8) من قانون الهيئات المحلية لعام 1997 المتعلقة بجلسات مجالس الهيئات المحلية على أنّه (يجوز للمجلس أن يسمح لأيّ شخص بحضور أيّ جلسة من جلساته إذا قرر ذلك أكثرية أعضائه الحاضرين للمشاركة في مناقشة الموضوع)، وهذا النص يعني أنّ حضور مواطنين لاجتماعات مجالس الهيئات المحلية ممكنٌ لكنّه مقيدٌ بقرار من المجلس المحلي، إذ إنّ المبدأ يتيح الحضور ويمكن تنظيمه ولكن بدون قيود مشددة مثل موافقة ثلثي أعضاء المجلس والأفضل مثلاً أنْ تتم الدعوة بناءً على طلب ثلث أعضاء المجلس. كما أنّ المادّة (36) من القانون، التي تنصّ على إعداد التقرير السنوي وإرسال نسخة منه إلى وزير الحكم المحلي، لا تنصّ صراحة على نشر التقرير لاطّلاع المواطنين. وكذلك بالنسبة للموازنة السنوية (مادة 31)، والحساب الختامي (مادة 32)، إذ يجب إقرارها من المجلس المحلي ومصادقة الوزير عليها، دون الإشارة إلى موضوع النشر . ولكن من الممكن للمجلس أنّ يتبنى النشر وهذا غير مخالف للقانون لأنّ القانون لا يمنع ذلك.

وفي إطار تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية، ركزت خطة ائتلاف أمان الاستراتيجية 2022–2025 على تعزيز نظام النزاهة للهيئات المحلية، ورفع الوعي المحلي بمكافحة الفساد، وتفعيل آليات المساءلة الداخلية والخارجية لديها. ويأتي هذا الاهتمام من ائتلاف أمان نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المحليّة بوصفها المسؤولة عن تقديم العديد من الخدمات اليومية للمواطنين، التي تشمل مجالات الحياة المتعددة والضرورية، وتتضمن إدارة أعمال إيرادات الهيئة ونفقاتها، وتتولى إعداد وطرح وإقرار العطاءات الخاصة بها، وتقوم بتعيين الموظفين الدائمين أو المؤقتين. كما أنّها تتخذ العديد من القرارات في الشأن المالي والإداري الذي يهم كافة المواطنين من سكان منطقة الهيئة المحلية.

وقد جاءت هذه الدراسة، التي ينفذها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استمراراً لتعزيز الشفافية في عمل الهيئات المحلية، آخذين بالاعتبار عدم وجود قانون حقّ الوصول للمعلومات وضعف منظومة السجلات الإدارية والأرشيف الوطني.

الهدف العام للتقرير

يهدف تقرير «مقياس الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية» في 20 هيئة محلية مصنفة (ب) في الضفة الغربية، إلى قياس مستوى الشفافية في تلك الهيئات المحلية بما يخدم تطوير أدائها وبلورة توصيات تسهم في سدّ الفجوات والثغرات التي تعيق مستوى شفافيتها وتؤثر فيه.

منهجية إعداد التقرير:

من أجل تحقيق هدف التقرير، تمّ تحديد المجالات والمؤشرات ذات العلاقة بعد تحديد عيّنة الهيئات المحلية المستهدفة، وتمّ البدء بإعداد التقرير وتطبيق المقياس عبر جمع المعلومات من خلال الآليات الآتية:

- الدخول إلى المواقع الإلكترونية للهيئات المحلية، وصفحاتها على الفيسبوك، والبحث في بياناتها؛ لفحص مدى نشرها للمعلومات، وتوفيرها للبيانات التي تتعلق بأعمالها في الخدمات وإجراءاتها وهيكليتها ومرجعيتها التشريعية.
- عقد لقاءات مع الهيئات المحلية للتأكد من بعض الملاحظات، أو الاستفسار عن بعض المعلومات الناقصة: هل هي موجودة ولكن غير منشورة؟ أم أنّها غير موجودة لدى الهيئة المحلية؟
- مراسلة الهيئات المحلية عبر البريد الإلكتروني وقنوات الواتساب.
- للتأكد من صحة ودقة الإجابات التي تؤكد عدم ممانعة الهيئة المحلية تقديم المعلومات للمواطن حال طلبها، تمّت زيارة مواقعها الإلكترونية على الإنترنت أو صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثمّ تمّ التواصل مع موظفين فيها حول وسائل توفير المعلومات للمواطن في حال لم توجد على مواقعها وما هي الطريق المثلى للحصول على تلك المعلومات (إيميل/عبر الهاتف/الحضور شخصياً لمقرّ البلدية).

فحص مدى الالتزام بمبادئ الشفافية في أعمال الهيئات المحلية

تقييم الشفافية في نظام عمل الهيئات المحلية باستخدام مؤشرات تتعلق بالمبادئ الآتية:

- حقّ المواطن في الوصول إلى المعلومات العامة المتاحة من حيث المبدأ: ويُعنى به حقّ المواطنين في الحصول على المعلومات العامة المتصلة بأعمال الهيئة المحلية، بطريقة تلقائية ودون الحاجة لتبرير أو إثبات مصلحة خاصة للحصول عليها، والتأكيد على أنّ الهيئة التي تقرر حجب المعلومة ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن هذا الحجب.
- فعالية تقديم المعلومات وسهولة الحصول عليها على أرض الواقع: على الهيئة المحلية جمع وتحديث وتنظيم وتسجيل المعلومات العامة بشكل دائم وحفظها وتحديثها، مثلاً المعلومات عن أعضاء المجلس المحلي كالسير الذاتية، والإفصاح عن الذمة المالية والممتلكات، ومعلومات عن عملية اتخاذ القرارات (السابقة والحالية والمستقبلية)، ومعرفة أصحاب المصلحة أو ذوي العلاقة المحليين والدوليين، ومعلومات عن القرارات والمخرجات مثل التقارير المالية والإدارية والتعيينات وقضايا التخطيط.
- المعلومات المتاحة ذات جدوى جيدة وبتكلفة معقولة: إذ يجب أن تكون المعلومات صحيحة وشاملة ومحدثة في حينه.

مؤشّر الشفافية الدولي في أعمال الهيئات المحلية (مقياس الشفافية)

يهدف مؤشّر الشفافية الدولي بشكل أساسي إلى التعرّف على مدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية من خلال التزامها بسياسات ومبادئ الإفصاح وتوفير المعلومات المتعلقة بعملها، إضافة إلى أنّه يقوم بتزويد الباحثين والمختصّين في الفروع المختلفة بأدوات تمكّنهم من قياس مدى التزام الهيئات المحلية بسياسات ومبادئ الشفافية والإفصاح في عملها عن المعلومات ضمن ما يتيحه أو يُلزم به القانون.

أهداف التقرير

يهدف التقرير بشكل محدّد إلى:

- تقييم مدى توفّر المعلومات المتعلقة بالهيئات المحلية والتعرّف على نقاط القوة ومواطن الضعف في الإفصاح عنها.
- خلق التنافس وتشجيع الهيئات المحلية على نشر المعلومات، بهدف اتّباع أفضل الممارسات السليمة بهذا الشأن.
- بلورة توصيات لتعزيز مبادئ الشفافية بالتعاون مع الهيئة المستهدفة.

الأبعاد الرئيسية للمقياس

جرى تطبيق (46) سؤالاً وارداً في المقياس على الهيئات المحلية المستهدفة، لجمع المعلومات ذات العلاقة والمتوفرة في (المواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل جمع ونشر المعلومات)، وذلك كما يلي:

- معلومات تتعلق بجميع المسؤولين عن المجلس المحلي المنتخب ومسؤولي الجهاز التنفيذي: تشمل (السيرة الذاتية، \ والإفصاح عن الذمم المالية).
- معلومات تتعلق بإدارة وممارسة المسؤولين لمهامهم وتحقيق أهدافهم: أيّ معلومات عن عملية اتخاذ القرارات بما يشمل (التخطيط الاستراتيجي، والخطط العملية، ومشاركة المواطنين وإدماجهم في عمل الهيئة المحلية، إضافة إلى المعلومات الخاصة بذوي المصلحة).
- معلومات عن ممارسة المهام: أيّ معلومات حول التعليمات، والقرارات، والإدارة المالية، وإجراءات التعيين، والتخطيط والتنظيم، بالإضافة إلى قضايا أخرى لها شأن بالتعامل مع الجمهور مثل الخدمات، وشروط الحصول عليها، والضرائب.

أداة ومؤشرات المقياس:

أوضحنا في الفقرة السابقة المجالات الأساسية التي تضمنها المقياس قيد الدراسة وفيما يلي نورد تفصيلاً للمؤشرات التي تضمنتها أداة المقياس التي تمّ استخدامها في جمع المعلومات، وهنا تنبغي الإشارة إلى النقاط الآتية:
لقد تمّ اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات الدراسة (المقابلة) على النحو التالي:

جدول رقم (1): سلّم الدرجات

بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنّية	بدرجة متدنّية جداً (حرجة)
3	2	1	0

تمّ تعديل الأداة لتتناسب مع الواقع الفلسطيني وذلك بتعديل بعض المؤشرات أو حذفها، وفيما يلي المجالات الخمسة ومكوناتها الفرعية:

المجالات ومؤشراتها الفرعية:

يتشكل المقياس من خمسة مجالات يتكون كلٌ منها من عدد من المؤشرات وهي على النحو التالي:

المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها (12 مؤشّراً)

1. السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية.
2. الإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى 4 سنوات ماضية.
3. الإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية).
4. سجل المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين.
5. أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم).
6. معلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب.
7. قائمة بأعضاء المجلس المحلي.
8. جدول اجتماعات المجلس المحلي وخاصة الاجتماع القادم ويشمل (الساعة والتاريخ والمكان).
9. محاضر اجتماعات المجلس المحلي خلال العامين الماضيين.
10. ساعات دوام الهيئة المحلية.
11. معلومات حول جهات الاتصال ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية.
12. قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين (أي الذين حصلوا على امتياز أو تعاقدات أو مساعدات لا تشمل المساعدات الخاصة بالأشخاص المحتاجين كالفقراء) من الهيئة المحلية.

المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية (9 مؤشرات)

1. مدوّنات سلوك لأعضاء المجالس المحلية.
2. مدوّنات سلوك لموظفي المجالس المحلية.
3. الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة.
4. التقرير الإداري السنوي/ تقرير الإنجازات.
5. خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية).
6. الأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية.
7. الضرائب ورسوم الخدمات التي تتقاضاها الهيئة المحلية.
8. جرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الأبنية... إلخ).
9. قائمة الجمعيات، والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها.

المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية (9 مؤشّرات)

1. موازنة العام الحالي.
2. الموازنة المفصلة للعام الحالي.
3. موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة.
4. قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي.
5. الموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي.
6. كافة التعديلات التي أُجريت على الموازنة الحالية.
7. الدين العام.
8. الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزوّدي الخدمات والمقاولين.
9. التقارير المالية السنوية المدققة.

المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات (8 مؤشّرات)

1. الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام قبل 10 أيام من التاريخ المحدد لانتهاء التقديم.
2. إجراءات ترقية وإقالة الموظفين، والإجراءات الجزائية بحقهم.
3. عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة).
4. سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والمورّدون لها.
5. سياسة المشتريات العامة «وثيقة العطاءات» (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات).
6. حجم العمل الإضافي لكلّ عقد عمل.
7. العقود العامة (الأشغال العامة والخدمات العامة التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية.
8. أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية.

المجال الخامس: التخطيط الحضري/ المدني (8 مؤشّرات)

1. خطة التنمية المحلية: التي تعني وجود (وثيقة محدثة تنظم استخدامات أراضي البلدية بأكملها، وتحدد شبكات الطرق والنقل، ومعدات البلدية، واستخراج المياه وأنظمة إمدادها، ونظام مياه الصرف الصحي والاتصالات وغيرها من البنى التحتية).
2. خطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية).
3. نتائج النقاش العام/ الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع.
4. قائمة بالجمعيات/ الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعيّنة لذلك خلال السنة الماضية.
5. قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات).

6. المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص.
7. استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها.
8. قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية سواء بالاستخدام أو بحقوق التطوّر الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية).

آلية احتساب علامات مؤشرات المقياس:

جدول رقم (2): آلية احتساب علامات مؤشرات المقياس

الحالة	العلامة
في حال عدم الانطباق.	يُشطب السؤال ولا يُحسب في المعدل
في حال نُشرت المعلومة على الإنترنت.	العلامة الكاملة (3)
تُعطى إذا لم تُنشر المعلومة على الإنترنت، ونُشرت بإحدى الوسائل الأخرى وليس فيها نصٌّ قانوني.	العلامة (2)
تُعطى في حال لم تُنشر المعلومة على الإنترنت، ونُشرت بإحدى الوسائل الأخرى وفيها نصٌّ قانوني.	العلامة (1)
تُعطى في حال لم تُنشر المعلومة بأيّ وسيلة كانت.	العلامة (0)

توضيحات ذات علاقة بآليات النشر لاستخدامات المؤشر:

الإنترنت: الصفحة الرسمية (الموقع الرسمي على الإنترنت) للهيئة المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها (فيسبوك، تويتر، واتساب).
الوسائل الأخرى: الصحف الرسمية المحلية، والإذاعات المحلية، وبوابة الشراء العام، ولوحة الإعلانات المكتوبة والإلكترونية داخل الهيئة، ومداخل الجوامع.

تقوم بعض مؤشرات المقياس على فحص بعض الممارسات الفضلى المتبعة دولياً في شفافية أعمال الهيئات المحلية، على الرغم من عدم وجود نصوص قانونية محلية بها، وذلك بهدف تحفيز الهيئات المحلية الفلسطينية على اتّباع هذه القيم والممارسات وإطلاع المواطنين عليها بعيداً عن وجود نصوص قانونية ملزمة.
ويُشار إلى أنّ هذه المؤشرات تمّ تثبيتها في المقياس مع عدم احتساب علاماتها خاصة المؤشرات المتعلقة بالمعلومات المالية لرئيس الهيئة المحلية وذلك لارتباطها بقانون مكافحة الفساد الذي لا يسمح بنشر الذمة المالية، وأيضاً لأنّ ثقافة نشر المعلومات المالية للشخص المسؤول ما زالت غير مهيئة لتقبّل هذه الممارسات.

عيّنة الهيئات المحلية التي يشملها هذا التقرير

تمّ تطبيق المؤشر على عيّنة قصدية من البلديات المصنفة (ب) في الضفة الغربية، إذ استند تحديد البلديات إلى قاعدة بيانات معتمدة من قبل وزارة الحكم المحلي، يظهر من خلالها وجود (29) بلدية مصنفة (ب) في محافظات (الخليل، ورام الله، والقدس، وبيت لحم، وطوباس، ونابلس، وجنين وطولكرم). بينما تخلو محافظات قلقيلية وسلفيت وأريحا من البلديات المصنفة (ب). تمّ اختيار 20 هيئة محلية بعيّنة قصدية لتطبيق المؤشر عليها، مُدرجة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): عيّنة البلديات التي تمّ تطبيق المؤشر عليها

حلحول	الظاهرية	السموع	بني نعيم	تفوح
اليامون	قباطية	عرابة	يعبد	طمون
بيت فوريك	عنبتا	دير دبوان	بيتونيا	سلواد
بني زيد الغربية	بيت جالا	بيت ساحور	الرام	العيزرية

نتائج فحص المقياس على الهيئات المحلية:

أولاً: نتيجة فحص مؤشرات الشفافية والإفصاح في أعمال 20 هيئة محلية كعيّنة من الهيئات المحلية المصنفة (ب) في الضفة الغربية

حصل مقياس الشفافية في عيّنة البلديات المصنفة (ب) في الضفة الغربية على درجة متدنية جداً وهو مستوى يصنف بـ (الحرج) حسب مفتاح الألوان المعتمد في منهجية المؤشر.

جدول رقم (4): نتيجة فحص مؤشرات الشفافية والإفصاح في أعمال 20 هيئة محلية كعيّنة من الهيئات المحلية المصنفة (ب) في الضفة الغربية

#	الهيئة المحلية	المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها (العلامة الكاملة 3)	المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية (العلامة الكاملة 3)	المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية (العلامة الكاملة 3)	المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات (العلامة الكاملة 3)	المجال الخامس: التخطيط الحضري/ المدني (العلامة الكاملة 3)
.1	حلحول					
.2	الظاهرية					
.3	السموع					
.4	تفوح					
.5	بني نعيم					
.6	بيتونيا					
.7	سلواد					
.8	دير دبوان					
.9	بني زيد الغربية					
.10	يعبد					
.11	عرابة					
.12	اليامون					
.13	قباطية					
.14	عنبتا					
.15	بيت فوريك					
.16	طمون					
.17	بيت ساحور					
.18	بيت جالا					

.19	الرام					
.20	العيزرية					
متوسط المجالات						

وعلى الرغم من أنّ جميع المجالات صُنّفت ضمن الوضع الحرج إلّا أنّ هناك تفاوتاً بنسب ضئيلة بينها. ويُعتبر المجال الخامس الذي يفحص شفافية البلديات في مجال التخطيط الحضري والمدني الأكثر خطورة، إذ إنّه الأقل بين المجالات الخمسة، وكان المجال الثالث الذي يفحص شفافية البلديات في جانب الإدارة المالية هو الأفضل بالرغم من انخفاضه، إذ بلغت نتيجة المجال الأول نحو 0.66، والمجال الثاني نحو 0.43، بينما بلغت نتيجة المجال الثالث قرابة 0.80، والمجال الرابع نحو 0.59، وأخيراً بلغ المجال الخامس نحو 0.56.

ثانياً: نتيجة فحص مؤشرات الشفافية والإفصاح في أعمال عيّنة الهيئات المحلية المصنفة (ب) في الضفة الغربية حسب المجالات:

المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها

حصل المجال الأول على تصنيف حرج (0.66 من 3). ويعبّر هذا المجال عن متوسط إفصاح البلديات عن المعلومات المتعلقة برئيس وأعضاء المجلس من حيث السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية، والإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى 4 سنوات ماضية، والإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية)، إلى جانب سجلّ المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين، ومعلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب، وقائمة أعضاء المجلس المحلي. ومن جهة أخرى يتناول المؤشر في هذا المجال فحص نشر معلومات تتعلق بأسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم).

ويفحص المؤشر أيضاً المعلومات الخاصة بإدارة جدول اجتماعات المجلس المحلي وخاصة الاجتماع القادم بما يشمل (الساعة والتاريخ والمكان)، ومحاضر اجتماعات الجهاز التنفيذي أو المجلس المحلي خلال العامين الماضيين، وساعات دوام الهيئة المحلية، ومعلومات حول جهات الاتصال ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية، وأخيراً قائمة أسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين من الهيئة المحلية.

جدول رقم (5): علامات مؤشرات المجال الأول
«معلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها»

الهيئة المحلية	السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية	الإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى 4 سنوات ماضية	الإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية)	سجلّ المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين	أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم)	**معلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب**	**قائمة بأعضاء المجلس المحلي**	جدول اجتماعات المجلس المحلي وخاصة الاجتماع القادم ويشمل (الساعة والتاريخ والمكان)	**محاضر اجتماعات المجلس المحلي خلال العامين الماضيين**	**ساعات دوام الهيئة المحلية**	معلومات حول جهات الاتصال، ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية	قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين من الهيئة المحلية
حلحول		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب								
الظاهرية		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب								
السموع		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب								
تفوح		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب								
بني نعيم		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب								

بيتونيا		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
سلواد		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
دير دبوان		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
بني زيد الغربية		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
يعبد		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
عرابة		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
اليامون		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
قباطية		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
عنبتا		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
بيت فوريك		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
طمون		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
بيت ساحور		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
بيت جالا		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
الرام		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
العيزرية		لم يُحتَسب	لم يُحتَسب	لم يُحتَسب									
متوسط كلّ مجال													

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المجال يحتوي على ثلاثة مؤشرات تُعتبر من الممارسات الفضلى ولا ينصّ عليها القانون الفلسطيني مثل المعلومات المتعلقة بالمعلومات المالية لرئيس الهيئة المحلية التي ينظمها قانون مكافحة الفساد من خلال إقرارات الذمة المالية، وإذ ينصّ القانون على سرّية الإقرارات فإنّه لم ينص على ما يمنع قيام المكلَّف بالنشر، وحيث إنّ الهيئات المحلية بمكوناتها تلتزم بالقانون وتميل كباقي الخاضعين لقانون مكافحة الفساد إلى عدم نشر إقرارات الذمة المالية فقد جرى عدم احتساب المؤشرات المتعلقة بهذا المجال من باب عدم محاسبة أعضاء الهيئات المحلية دوناً عن باقي الفئات المكلَّفة.

وقد لوحظ أنّ العديد من الهيئات المحلية لم تقم بنشر السيرة الذاتية لرئيس المجلس أو معلومات الاتصال بأعضاء المجلس أو رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية، ويُعزى ذلك إلى أنّ العيّنة المستهدفة من البلديات تقع في مجتمعات صغيرة، أعضاء الهيئة المحلية فيها وموظفوها معروفون لدى المواطنين وأنّ أرقام هواتف البلدية تكفي للتواصل، إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك والواتساب اللذين يشكّلان طريقة تواصل اجتماعي فعلي بين المواطنين والهيئة المحلية.

أما فيما يتعلق بالإعلان عن مواعيد الاجتماعات ونشر محاضرها فلم يظهر أيّ إعلان لأيّ هيئة محلية بهذا الخصوص على الرغم من أنّ مواقع التواصل الاجتماعي تعجّ بأخبار ونشاطات هذه الهيئات.

المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية

حصل المجال الثاني على تصنيف حرج. وتعبّر هذه النتيجة عن متوسط نشر الهيئات المحلية للمعلومات الخاصة بمدوّنات سلوك أعضاء المجالس المحلية وموظفيها، والخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، والتقرير الإداري السنوي/ تقرير الإنجازات، وخطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية)، والأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية، والضرائب ورسوم الخدمات التي تتقاضاها الهيئة المحلية، وجرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الأبنية... إلخ)، وقائمة الجمعيات والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها.

جدول رقم (6): علامات مؤشرات المجال الثاني
«الإدارة العامة للهيئة المحلية»

الهيئة المحلية	مدوّنات سلوك لأعضاء المجالس المحلية وموظفيها	مدوّنات سلوك لموظفي المجالس المحلية والموظفين	الخطة الاستراتيجية للسنوات (3-5)	التقرير الإداري السنوي/ تقرير الإنجازات	خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية)	الأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية	الضرائب ورسوم الخدمات المقدمة من قبل الهيئة المحلية	جرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الطرق، والشوارع، والأبنية... إلخ)	قائمة الجمعيات، والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها
حلحول					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
الظاهرية					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
السموع					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
تفوح					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
بني نعيم					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
بيتونيا					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
سلواد					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
دير دبوان					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
بني زيد الغربية					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
يعبد					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
عرابة					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
اليامون					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
قباطية					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
عنبتا					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
بيت فوريك					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
طمون					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
بيت ساحور					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
بيت جالا					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
الرام					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
العيزرية					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب
المتوسط					لم يُحتَسب				لم يُحتَسب

بالرغم من انخفاض علامة هذا المؤشر بشكل عام، إلّا أنّ بعض الهيئات المحلية حققت بعض التقدم في هذا المجال. فقد حصلت بلدية حلحول على تصنيف متدنٍ مقارنة بمثيلاتها من الهيئات المحلية في الضفة الغربية التي حصلت على تصنيف حرج.

إنّ وجود صفحة رسمية فاعلة للهيئة المحلية على الإنترنت يشكل نقطة قوة لصالح الهيئة كما هو الحال في بلدية حلحول، إذ إنّ العديد من المعلومات التي يقيمها المؤشر في هذا المجال هي مواد منشورة تأخذ طابع الوثائق ذات الزخم العالي التي يصعب نشرها على صفحات التواصل الاجتماعي مثل القوانين والأنظمة والخطط الاستراتيجية وقوائم متعددة. وبما أنّ غالبية الهيئات المحلية لا تمتلك صفحة رسمية أو أنّها غير فاعلة أو تعتمد على صفحات التواصل الاجتماعي، فقد أظهرت الهيئات المحلية ضعفاً في هذا المجال. فمثلاً وعلى الرغم من أنّ هذه الدراسة طبقت بند نشر الخطة الاستراتيجية للسنوات «القادمة» على الخطة الاستراتيجية المنتهية نظراً إلى أنّ الهيئات المحلية في طور إعداد الخطط للسنوات القادمة، إلّا أنّ مراجعة الصفحات الرسمية للهيئات المحلية التي لديها هذه الصفحات، يشير إلى عدم نشرها الخطط الاستراتيجية، واكتفائها بنشر أخبار خاصة بنشاطات البلدية في هذا المجال كاجتماعاتها مع الخبراء أو مع ممثلي المجتمع المحلي فقط.

وفيما يتعلق بمؤشر وجود خطة مكافحة فساد، فقد تمّ استبعاد احتساب هذا المتطلب لكافة الهيئات المحلية، ذلك أنّ الوزارات لا تقوم بصياغة خطة لمكافحة الفساد وعليه توجه المؤشر للتعامل مع الهيئات المحلية بعدم تحمّلها مسؤولية عدم نشر هذه الخطة.

كما لوحظ شبه غياب لنشر الهيئات المحلية تقارير إدارية أو تقارير إنجازات سنوية عن أعمالها، وعلى الرغم من أنّ الهيئات المحلية ممثلة برؤسائها ملزمة بالقانون بإعداد تقرير سنوي عن الأعمال التي تمّت في الهيئة، إلّا أنّ القانون لم يُلزمها بنشر هذه التقارير.

إنّ نشر البلديات ما يتعلق بما يتضمنه هذا المجال لا يشكل تحدياً كبيراً خاصة أنّ المعلومات المنشورة لا تطال معلومات شخصية كما هو الحال في المجال الأول، وإنّما يعتمد على وثائق يفترض في أغلبها أنّها مُعدَّة مسبقاً مثل القوانين والأنظمة أو أنواع الضرائب التي تجبيها، كما أنّ عدم إضافة هذه الوثائق إلى الصفحات الإلكترونية لا يُفسّر إلّا بأنّه عدم وعي بأهمية نشرها أو عدم وجود إمكانيات لنشر هذه الوثائق مثل عدم وجود إمكانيات لإنشاء صفحات رسمية أو نقص موارد بشرية تدير هذه الصفحات.

المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية

حصل المجال الثالث على تصنيف حرج على الرغم من أنّه أعلى معدّل بين معدّلات المجالات الخمسة. وتعبر هذه النتيجة عن متوسط علامات نشر الهيئات المحلية للمعلومات المتعلقة بالإدارة المالية للهيئة التي تتمثل في نشر موازنة العام الحالي مفصّلة وموازنة المواطن أو الموازنة المقروءة، إلى جانب قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي، والموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي، وكافة التعديلات التي أجريت على الموازنة الحالية، والدين العام، والذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزوّدي الخدمات والمقاولين والتقارير المالية السنوية المدققة.

جدول رقم (7): علامات مؤشرات المجال الثالث
«الإدارة المالية للهيئة المحلية»

الهيئة المحلية	موازنة العام الحالي	الموازنة المفصّلة للعام الحالي	موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة	قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي	الموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي	كافة التعديلات التي أُجريت على الموازنة الحالية	الدين العام	الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزوّدي الخدمات والمقاولين	التقارير المالية السنوية المدققة
حلحول									
الظاهرية									
السموع									
تفوح									
بني نعيم									
بيتونيا									
سلواد									
دير دبوان									
بني زيد الغربية									
يعبد									
عرابة									
اليامون									
قباطية									
عنبتا									
بيت فوريك									
طمون									
بيت ساحور									
بيت جالا									
الرام									
العيزرية									
المتوسط									

يعود ارتفاع متوسط علامات هذا المجال إلى أنّ الشفافية المالية في الهيئات المحلية مرتبطة بتحقيق شروط صندوق إقراض البلديات (أو المموّل للمشاريع) الذي يعتبر نشر بعض البيانات المالية من شروط حصول البلديات على قروض من الصندوق. وعلى الرغم من التزام غالبية الهيئات المحلية بنشر ملخص الموازنة المصادق عليه من وزارة الحكم المحلي، إلّا أنّه لوحظ غياب الالتزام السنوي بنشر التقرير المالي المدقق والموازنة المقروءة (موازنة المواطن) أو الموازنة التفصيلية. علماً أنّ التقرير المالي المدقق وموازنة المواطن هي من الوثائق التي تلامس اهتمامات المواطن أكثر من غيرها كونها أقرب لفهم المواطن العادي، وتُعرّفه بإيرادات ومصاريف وديون الهيئة المحلية التي تمثله.

من جهة أخرى ظهر جلياً أثناء تطبيق هذا المؤشر ارتباط الهيئات المحلية بالحكومة المركزية على الرغم من كلّ الجهود التي تدفع بنظام الحكم المحلي في فلسطين إلى الابتعاد عن النظام المركزي؛ فلم تنشر الهيئات المحلية موازناتها إلّا بعد صدور الموازنة العامة للدولة في بداية شهر نيسان من هذا العام، الأمر الذي أدى إلى تأجيل تقييم المجال المالي إلى حين إصدار الحكومة موازنتها ليتسنى للهيئات المحلية نشر ملخص موازناتها الموقّع من وزير الحكم المحلي، وعلى الرغم من أنّ انتظار صدور الموازنة العامة لا يتعارض ونشر التقرير المالي المدقق، إلّا أنّ غالبية الهيئات المحلية لم تقم بنشره حتى تاريخه، الأمر الذي يعبر عن اهتمام الهيئات المحلية بنشر الوثائق التي تخصّ العلاقة مع الحكومة أكثر من الوثائق التي تخصّ العلاقة مع المواطن.

المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات

تشير نتائج المجال الرابع إلى حصوله على تصنيف حرج، وتعبّر هذه النتيجة عن متوسط علامات مؤشرات المجال المتعلقة بنشر الهيئات المحلية المعلومات المتعلقة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة وإجراءات ترقية وإقالة الموظفين، والإجراءات الجزائية بحقهم، وعدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة). إلى جانب نشر المعلومات المتعلقة بعمليات الشراء العام مثل نشر سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والمورّدين لها، وسياسة المشتريات العامة «وثيقة العطاءات» (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)، وحجم العمل الإضافي لكلّ عقد عمل، وأيضاً العقود العامة (الأشغال العامة والخدمات العامة التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية، وأخيراً أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية.

جدول رقم (8): علامات مؤشرات المجال الرابع
«إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات»

البلدية	الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام قبل 10 أيام من التاريخ المحدد لانتهاء التقديم	إجراءات ترقية وإقالة الموظفين والإجراءات الجزائية بحقهم	عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة) وحجم العمل الإضافي لكلّ عقد عمل	سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والمورّدون لها	حجم العمل الإضافي لكلّ عقد عمل	سياسة المشتريات العامة "وثيقة العطاءات"، (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)	العقود العامة (الأشغال العامة، والخدمات العامة، التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية	أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية
حلحول								
الظاهرية								
السموع								
تفوح								
بني نعيم								
بيتونيا								
سلواد								
دير دبوان								
بني زيد الغربية								

يعبد								
عرابة								
اليامون								
قباطية								
عنبتا								
بيت فوريك								
طمون								
بيت ساحور								
بيت جالا								
الرام								
العيزرية								
المتوسط								

سجّل نشر الهيئات المحلية لإعلانات الوظائف نقطة قوة، إذ إنّ الغالبية العظمى تقوم بنشر إعلانات الوظائف على صفحاتها وفي الإعلام حسب متطلبات القانون، ولكن بشكل عام سجلت الهيئات المحلية ضعفاً في نشر المعلومات المتعلقة بالموظفين من حيث عددهم أو إجراءات الترقية والإقالة، أو الإجراءات الجزائية بحقهم، وإن ظهرت هذه المعلومات على بعض صفحات البلديات فهي تظهر بطرق غير مباشرة من خلال موازنة المواطن مثلاً.

أما على صعيد المعلومات المتعلقة بعمليات الشراء العام فقد ظهر نشر إعلانات العطاءات على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئات المحلية بشكل ملموس، لكن دون إرفاقها بسياسات الشراء أو حتى نشر قانون الشراء العام. بعض الهيئات المحلية أشارت من خلال إعلانها إلى أنّه يمكن الحصول على كراسة العطاء وسياساته من خلال الاطّلاع على بوابة الشراء العام التي تلتزم الهيئات المحلية بنشر إعلانات الشراء من خلالها، عدا عن ذلك لم تبادر أيّ هيئة محلية إلى نشر سياسات الشراء. كما لم تنشر أيّ هيئة نسخة عن أيّ عقد تنفيذ أو من هم الخاسرون في العطاءات، واكتفى البعض منها بنشر الفائزين فقط، على الرغم من أنّ فتح العطاءات يتمّ بحضور جميع المتقدمين ومع ذلك يتمّ توثيق الفائزين في النشر دون ذكر الخاسرين.

المجال الخامس: التخطيط الحضري/ المدني

تشير نتائج المجال الخامس إلى حصوله على تصنيف حرج، وتعبّر هذه النتيجة عن متوسط نشر الهيئات المحلية للمعلومات المتعلقة بخطة التنمية المحلية، وخطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية)، ونتائج النقاش العام/ الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع، وقائمة بالجمعيات/ الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعيّنة لذلك خلال السنة الماضية، إلى جانب نشر قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)، واستخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها، والمواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص، وأخيراً نشر عقود الامتياز التي تملكها البلدية سواء بالاستخدام أو بحقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية).

جدول رقم (9): علامات مؤشرات المجال الخامس
«التخطيط الحضري/ المدني»

البلدية	خطة التنمية المحلية	خطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية)	نتائج النقاش العام/ الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية	قائمة بالجمعيات/ الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعيّنة لذلك خلال السنة الماضية	قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)	المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص	استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها	قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية
حلحول								لم يُحتسَب
الظاهرية								لم يُحتسَب
السموع								لم يُحتسَب
تفوح								لم يُحتسَب
بني نعيم								لم يُحتسَب
بيتونيا								لم يُحتسَب
سلواد								لم يُحتسَب
دير دبوان								لم يُحتسَب
بني زيد الغربية								
يعبد								لم يُحتسَب
عرابة								لم يُحتسَب
اليامون								لم يُحتسَب
قباطية								لم يُحتسَب
عنبتا								لم يُحتسَب
بيت فوريك								لم يُحتسَب
طمون								لم يُحتسَب
بيت ساحور								لم يُحتسَب
بيت جالا								لم يُحتسَب
الرام								لم يُحتسَب
العيزرية								لم يُحتسَب
المتوسط								لم يُحتسَب

أظهرت مراجعة صفحات الهيئات المحلية التي خضعت لهذه الدراسة عدم وجود خطط تنمية محلية للهيئات المحلية كوثائق يمكن الاطّلاع عليها، كما تبيّن أنّ توجهات الهيئات المحلية للنشرٍ على صفحات التواصل الاجتماعي تقتصر في الغالب على نشر الأخبار المتعلقة بالمؤشرات التي يجري فحصها، فمثلاً يتمّ نشر أخبار عن عقد جلسة مع الجمهور لنقاش خطط البلدية، ولكن لا يجري نشر نتائج النقاشٍ أو نشر الخطة لاحقاً، أو الاكتفاء بالإفصاح عن المخططات أثناء النقاش فقط دون تثبيتها كوثائق للعودة إليها لاحقاً، وهو أمر مبرر لعدم وجود صفحات رسمية في الغالب يتمّ تحميل هذه الوثائق عليها.

بالمقابل تنشط غالبية الهيئات المحلية قيد الدراسة في نشر المعلومات المتعلقة باستخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها، وذلك بسبب مشاريع تسوية الأراضي في مناطق الضفة الغربية التي تقوم بها هيئة تسوية الأراضي بالتعاون مع الهيئات المحلية. بينما لا تظهر عقود الامتياز نهائياً على صفحات الهيئات المحلية إما لعدم نشرها إن وجدت، أو لعدم وجود عقود امتياز في الهيئة نفسها، وهذا ما لم يتم التأكد منه بسبب عدم تعاون العديد من البلديات في الإجابة على بعض الأسئلة التي تمّ توجيهها لها أثناء إجراء الدراسة.

الاستنتاجات:

- يعكس متوسط الشفافية لكلّ هيئة محلية في المجالات الخمسة التي تمّ فحصها -وعلى الرغم من التفاوت البسيط في النشر داخل مجالات العمل الخاص بكل هيئة محلية- أنّ كافة الهيئات المحلية جاءت في خانة التصنيف الحرج في النشر، فيما حصلت بلدية حلحول على تصنيف أعلى من مثيلاتها ولكنّه تصنيف متدنٍ أيضاً.

- تعبر هذه النتائج عن أنّ ضعف الشفافية في الهيئات المحلية المصنفة (ب) هو ظاهرة عامة. وأنّ المعلومات التي يجري نشرها تعتمد على اهتمامات المواطن التي تتركز في متابعة أخبار ونشاطات وإنجازات المجلس المحلي، كما أفاد بعض المسؤولين في الهيئات المحلية، وهذا ينمّ عن ضعف وعي المواطن بحقوقه في معرفة كلّ ما يتعلق بالهيئة المحلية، ولعلّ ذلك يبرر اعتماد الهيئات المحلية على صفحات التواصل الاجتماعي التي تركز على العلاقة الاجتماعية بين المجلس المحلي والمواطن أكثر من العلاقة المهنية التي تعكسها الصفحات الرسمية، فالمتابع لصفحات التواصل الاجتماعي يجد فيها الكثير من إعلانات التهنئة أو الوفيات لأشخاص من سكان المجتمع المحلي إلى جانب أخبار نشاطات الهيئة المحلية.

- بلغ عدد الهيئات المحلية التي تمتلك صفحات رسمية تسع (9) هيئات محلية من أصل عشرين (20) هيئة محلية خضعت لهذه الدراسة، سجلت الهيئات المحلية التي تمتلك صفحات رسمية نشاطاً مقبولاً من حيث نوعية المعلومات المنشورة خاصة التي طبقت نموذج البلدية الإلكترونية*، أكثر من البلديات التي تعتمد على صفحات التواصل الاجتماعي فقط. ولكن في ذات السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئات المحلية التي تمتلك صفحات رسمية لا تقوم بتحديثها بشكل دوري.

- تبيَّن أنّ بعض الهيئات المحلية لها أكثر من صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى إرباك المتابعين إذا لم يتم الانتباه إلى تواريخ التحديث.

- بعض المعلومات والبيانات التي جرى البحث عنها أثناء تطبيق الدراسة تبيّن أنّها تُنشر بطريقة غير مباشرة من خلال وجودها داخل دليل عمل أو نظام أو قانون، الأمر الذي يحول دون الحصول على المعلومات المطلوبة بسهولة ويعكس تدنّي جودة النشر.

- قامت بعض البلديات بالتوقيع على ما يسمى «وثيقة سياسة الإفصاح» وهي تجربة حديثة ضمن مشاريع تطوير البلديات والمجتمعات المحلية بتمويل من صندوق تطوير وإقراض البلديات، إلّا أنّ التجربة ما زالت حديثة وغير معمّمة على باقي الهيئات المحلية ولم يجرِ تطبيقها بشكل كامل حتى تاريخه.

- على الرغم من توقيع ائتلاف أمان العديد من الاتفاقيات الخاصة بمدوّنات السلوك مع الهيئات المحلية إلّا أنّ أيّاً من الهيئات المحلية التي جرى فحصها لم تقم بنشر هذه المدوّنات على صفحاتها.

[مع عدم إعفاء الهيئات المحلية من واجبها بالنشر والإفصاح عن أعمالها]، تجب الإشارة إلى أنّه خلال مراجعة النشر في الهيئات المحلية اتّضح أنّ البيئة العامة للإفصاح في الحكومة المركزية بمكوناتها تعكس ظلالها على الهيئات المحلية، ففي ظلّ غياب قانون حقّ الحصول على المعلومات والتأخر في إقرار الموازنة العامة للدولة ونشرها بأرقام عامة وعدم نشر الحساب الختامي، من غير الممكن محاسبة الهيئات المحلية على عدم انتظام النشر والإفصاح فيها، أو حتى تأخرها في نشر الموازنة التفصيلية لها وتقارير المالية المدققة.

* عرّفت وثيقة الإطار الاستراتيجي للتحوّل إلى بلديات إلكترونية 2019–2023 الصادرة عن وزارة الحكم المحلي الفلسطيني البلدية الإلكترونية بأنّها «نظام قائم على إحداث تحوّل في الطريقة التي تعمل بها الهيئة المحلية ومجالس الخدمات المشتركة من خلال الاستخدام الأمثل والفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين إدارة الخدمات وتوفيرها بشكل أفضل للمستفيدين لتعزيز تحقيق مفاهيم الحكم الرشيد».

التوصيات:

الطلب إلى الهيئات المحلية ما يلي:

- ضرورة إنشاء صفحات إلكترونية رسمية لها وتفعيل القائم منها.
- اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كواجهة لأخبار الهيئات المحلية ونشاطاتها، ومنها يتمّ نقل المتصفحين إلى ما يجري نشره من وثائق ومعلومات على صفحاتها الرسمية.
- تطوير إعلانات العطاءات لتحتوي على ملاحق تلخّص سياسات الشراء العام، خاصة في المجتمعات المحلية الصغيرة التي قد لا يتوجّه المعنيّون فيها إلى بوابة الشراء العام، أو الإشارة في إعلان العطاء إلى إمكانية الحصول عل هذه السياسات من بوابة الشراء العام وإرفاق موقعها الإلكتروني.
- نشر المعلومات والوثائق الصادرة عن الهيئة المحلية بطريقة مباشرة لتسهيل الوصول إليها على المتصفحين والمعنيين.

الطلب إلى صندوق إقراض الهيئات المحلية:

- ربط شروط الحصول على قروض أو منح من قبل الصندوق بجودة النشر من قبل الهيئة المحلية، وتوسيع عدد الوثائق المطلوب نشرها.
- البناء على تجربة البلدية الإلكترونية ومساعدة البلديات في تطويرها ببناء أيقونات إضافية تغطي كافة مجالات أعمال المجلس المحلي التي تندرج تحت عناوين هي: (أعضاء الهيئة المحلية، والهيئة المحلية والموظفون والمؤسسات التابعة، والإدارة العامة للهيئة المحلية، والإدارة المالية للهيئة المحلية، والتوظيف والمشتريات، والتخطيط المدني).
- البناء على تجربة ما يسمى "وثيقة سياسة الإفصاح" التي اعتمدتها بعض الهيئات المحلية وتعميم التجربة على باقي الهيئات المحلية.

دعوة الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بأعمال الهيئات المحلية إلى:

- تقييم أثر مشاريعها المنفّذة في رفع وعي المواطن والمجتمع المحلي، والتعرّف إلى أسباب استمرار عزوف المواطنين عن مطالبة الهيئات المحلية بحقّهم في الاطّلاع على أعمالها ومعالجة أسباب ذلك.
- رفع وعي الهيئات المحلية بأهمية الإفصاح عن أعمالها وأنّ ذلك يجب ألّا يرتبط بشروط مشاريع تنتفع منها الهيئات المحلية فقط، وإنّما هو حقٌّ للمواطن كناخب ودافع ضرائب.
- مساعدة الهيئات المحلية بمشاريع فعلية لتطوير صفحات إلكترونية ذات مواصفات تتماشى والممارسات الفضلى في النشر، وعدم الاكتفاء بتقديم الرأي فقط لتحسين النشر والإفصاح عن أعمالها.

الطلب إلى الحكومة المركزية:

1. إصدار قانون حقّ الحصول على المعلومات ليشكل مظلة تستند إليها الهيئات المحلية في نشرها لأعمالها.
2. اعتماد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تشرف على تنفيذها مؤسسات الدولة الرسمية بما يشمل الهيئات المحلية.
3. تشجيع الهيئات المحلية على ما يلي:
   - نشر الموازنة التقديرية أو المقترحة في بداية السنة المالية وعدم الارتباط بإصدار الموازنة العامة للدولة.
   - نشر الموازنة التفصيلية وتبسيطها بطريقة مفهومة للمواطنين، وعدم الاكتفاء بملخّص الموازنة الموقّع من وزير الحكم المحلي.
   - الالتزام بنشر التقارير المالية المدققة بشكل سنوي.
   - نشر التقرير الإداري وتقرير الإنجازات الذي تُعدُّه الهيئات المحلية وتقدم نسخة منه لوزارة الحكم المحلي استناداً إلى قانون الهيئات المحلية.

مطلوب من ائتلاف أمان بالتعاون مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وصندوق إقراض الهيئات المحلية ما يلي:

- إعداد دراسة تقييم احتياجات للبنية التحتية والموارد البشرية اللازمة للهيئات المحلية لتتمكن من الإيفاء بتنفيذ مؤشرات المقياس.
- تقديم التوعية والتدريب للهيئات المحلية التي خضعت للدراسة حول كافة مؤشرات مقياس الشفافية ومفاهيمه وآليات النشر المطلوبة.
- استهداف إحدى البلديات كمشروع تجريبي (pilot project) وتطبيق المقياس عليها بعد تطبيق المقترحيْن المذكوريْن أعلاه.
- تطبيق المقياس إثر إجراء التدريب ورفع المستوى وتوفير البنى التحتية والبشرية المطلوبة على باقي الهيئات موضوع هذا التقرير.

قائمة المراجع:

• **قانون الهيئات المحلية لسنة** (1997).

• **خطط واستراتيجيات:**

– وزارة الحكم المحلي الفلسطيني. الإطار الاستراتيجي للتحوّل إلى بلديات إلكترونية 2019–2023. https://www .mdlf.org.ps/Document/E-Municipality-StrategicFramework-2019-2023(1).pdf

• **تقارير:**

– الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019. مؤشر الشفافية في أعمال الهيئات المحلية المصنفة C في الضفة الغربية. رام الله– فلسطين.

– الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. مؤشر الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية (17 بلدية في الضفة الغربية). رام الله– فلسطين.

• **صفحات التواصل الاجتماعي والصفحات الرسمية للهيئات المحلية التي تمّ فحصها في الدراسة:**

1. صفحة الفيسبوك لبلدية حلحول، https://www.facebook.com/Halhul.Municipality.
2. الصفحة الرسمية لبلدية حلحول، https://halhul-city.ps/site/.
3. صفحة الفيسبوك لبلدية الظاهرية، https://www.facebook.com/AldahriehPS.
4. صفحة الفيسبوك لبلدية السموع، https://www.facebook.com/SamouMunicipality.
5. الصفحة الرسمية لبلدية السموع، https://www.samou.ps/.
6. صفحة الفيسبوك لبلدية بني نعيم، https://www.facebook.com/baninaimmun.
7. صفحة الفيسبوك لبلدية تفوح، https://www.facebook.com/Taffouh.org.
8. الصفحة الرسمية لبلدية تفوح، https://taffouh.org/.
9. صفحة الفيسبوك لبلدية دير دبوان، https://www.facebook.com/DeirDebwanM.
10. صفحة الفيسبوك لبلدية بيتونيا، https://www.facebook.com/profile.php?id=100064788993891.
11. الصفحة الرسمية لبلدية بيتونيا، https://beitunia.ps/index.php/ar/.
12. الصفحة الرسمية لبلدية سلواد، http://silwad.org/.
13. صفحة الفيسبوك لبلدية سلواد، https://www.facebook.com/Silwad.Municipality.
14. صفحة الفيسبوك لبلدية بني زيد الغربية، https://www.facebook.com/west.bany.zaidmunicipality.
15. صفحة الفيسبوك لبلدية يعبد، https://www.facebook.com/YabadMunicipalityPS.
16. صفحة الفيسبوك لبلدية عرابة، https://www.facebook.com/Arabbahmanu.
17. الصفحة الرسمية لبلدية عرابة، https://arraba.ps/.
18. صفحة الفيسبوك لبلدية اليامون، https://www.facebook.com/alyamounmunicipility.
19. صفحة الفيسبوك لبلدية قباطية، https://www.facebook.com/Q.Municipality.
20. الصفحة الرسمية لبلدية قباطية، https://www.qabatia.ps/.
21. صفحة الفيسبوك لبلدية الرام، https://www.facebook.com/profile.php?id=100064724347458.
22. صفحة الفيسبوك لبلدية العيزرية، https://www.facebook.com/aizariamun.
23. صفحة الفيسبوك لبلدية بيت ساحور، https://www.facebook.com/Beitsahour.Municipality
24. صفحة الفيسبوك لبلدية بيت جالا، https://www.facebook.com/beitjala.municipality.
25. الصفحة الرسمية لبلدية بيت جالا، https://www.beitjala-city.org/ar/contact-us.
26. صفحة الفيسبوك لبلدية بيت فوريك، https://www.facebook.com/beit.foureek.municipality.
27. صفحة الفيسبوك لبلدية عنبتا، https://www.facebook.com/AnabtaMunicipality.
28. الصفحة الرسمية لبلدية عنبتا، https://anabta.org/.
29. صفحة الفيسبوك لبلدية طمون، https://www.facebook.com/TAMMOUN2011.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP